

خارج الفقہ

٦٢

١٦-١٢-٨٩ کتاب الحجّ

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

- ثالثها- الاستطاعة من حيث المال و صحة البدن و قوته و تخلية السرب و سلامته و سعة الوقت و كفايته.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ٩ لا تكفي القدرة العقلية في وجوبه، بل يشترط فيه الاستطاعة الشرعية، وهي الزاد والراحلة* و سائر ما يعتبر فيها، و مع فقدتها لا يجب و لا يكفي عن حجة الإسلام، من غير فرق بين القادر عليه بالمشي مع الاكتساب بين الطريق** و غيره، كان ذلك مخالفا لزيه و شرفه أم لا، و من غير فرق بين القريب و البعيد.

● * لمن يحتاج إليهما.

- ** الأقوى أنه مستطيع لو لم يكن المشي أو الإكتساب في الطريق مخالفا لزيه و لا موجبا لمشقته.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١٠ لا يشترط وجود الزاد و الراحلة عنده عينا ، بل يكفي وجود ما يمكن صرفه في تحصيلها من المال، نقدا كان أو غيره من العروض

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١١ المراد من الزاد و الراحلة ما هو المحتاج إليه في السفر بحسب حاله قوة و ضعفا و شرفا و ضعة*، و لا يكفي ما هو دون ذلك، و كل ذلك موكول إلى العرف، و لو تكلف بالحج مع عدم ذلك لا يكفي عن حجة الإسلام، كما أنه لو كان كسوبا قادرا على تحصيلهما في الطريق لا يجب و لا يكفي عنها**.

● إذا كانت مخالفة الشرف موجبة للخرج أو الذل.*

- ** بل أنه مستطيع لو لم يكن تحصيلهما في الطريق مخالفا لزيه و لا موجبا لمشقته.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١٢ لا يعتبر الاستطاعة من بلده و وطنه، فلو استطاع العراقي أو الايراني و هو في الشام أو الحجاز و جب و إن لم يستطع من وطنه، بل لو مشى إلى قبل الميقات متسكعا أو لحاجة و كان هناك جامعا لشرائط الحج و جب، و يكفي عن حجة الإسلام، بل لو أحرم متسكعا فاستطاع و كان أمامه ميقات آخر يمكن القول بوجوبه* و إن لا يخلو من إشكال.
- *بل لو لم يكن عنده ميقات آخر، بل لو أدرك أحد الوقوفين كان حجه حجة الإسلام من دون حاجة إلى تجديد الإحرام.

الاستطاعة الشرعية

● مسألة ١٣ لو وجد مركب كسيارة أو طائرة و لم يوجد شريك للركوب فان لم يتمكن من أجرته لم يجب عليه، و إلا و جب إلا أن يكون حرجيا عليه، و كذا الحال في غلاء الأسعار في تلك السنة، أو عدم وجود الزاد و الراحلة إلا بالزيادة عن ثمن المثل، أو توقف السير على بيع أملاكه بأقل منه*.

● * فيجب عليه تحصيل الزاد و الراحلة و لو بالزيادة عن ثمن المثل أو ببيع أملاكه بأقل من ثمن المثل إلا أن يكون حرجا أو ضررا معتد به.

- مسألة ١٤ يعتبر في وجوب الحج وجود نفقة العود الى وطنه إن أراد، أو الى ما أراد التوقف فيه بشرط أن لا تكون نفقة العود إليه أزيد من العود الى وطنه إلا إذا ألجأته الضرورة إلى السكنى فيه.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١٥ يعتبر في وجوبه وجدان نفقة الذهاب و الإياب زائدا عما يحتاج إليه في ضروريات معاشه، فلا تباع دار سكناه اللائقة بحاله، و لا ثياب تجمله، و لا أثاث بيته، و لا آلات صناعته، و لا فرس ركوبه أو سيارة ركوبه، و لا سائر ما يحتاج إليه بحسب حاله و زيّه و شرفه، بل و لا كتبه العلمية المحتاج إليها في تحصيل العلم، سواء كانت من العلوم الدينية أو من العلوم المباحة المحتاج إليها في معاشه و غيره، و لا يعتبر في شيء منها الحاجة الفعلية*،...
- *لأن التكليف ببيعهم حرج أو ضرر أو موجب للذل، بل في صدق الإستطاعة عليه نظر، بل منع.

الاستطاعة الشرعية

- ... و لو فرض وجود المذكورات أو شيء منها بيده من غير طريق الملك كالوقف و نحوه و جب بيعها للحج بشرط كون ذلك غير مناف لشأنه و لم يكن المذكورات في معرض الزوال.

الاستطاعة الشرعية

• مسألة ١٦ لو لم يكن المذكورات زائدة على شأنه عينا لا قيمة يجب تبديلها* و صرف قيمتها في مئونة الحج أو تتميمها بشرط عدم كونه حرجا و نقصا و مهانة عليه و كانت الزيادة بمقدار المئونة أو متممة لها و لو كانت قليلة.

• * هذا إذا صدق عليه عنوان المستطيع و فيه تأمل و لعل ما عن الكركي من عدم وجوب الاستبدال إذا كانت لائقة بحاله ناظر إلى ذلك.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١٧ لو لم يكن عنده من أعيان ما يحتاج إليه في ضروريات معاشه و تكسبه و كان عنده من النقود و نحوها ما يمكن شراؤها يجوز صرفها في ذلك، من غير فرق بين كون النقد عنده ابتداءً أو بالبيع بقصد التبديل أو لا بقصده، بل لو صرفها في الحج ففي كفاية حجه عن حجة الإسلام إشكال بل منع، و لو كان عنده ما يكفي للحج و نازعته نفسه للنكاح جاز صرفه فيه بشرط كونه ضروريا بالنسبة إليه إما لكون تركه مشقة عليه أو موجبا لضرر أو موجبا للخوف في وقوع الحرام، أو كان تركه نقصا و مهانة عليه، و لو كانت عنده زوجة و لا يحتاج إليها و أمكنه طلاقها و صرف نفقتها في الحج لا يجب و لا يستطيع.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١٨ لو لم يكن عنده ما يحج به و لكن كان له دين على شخص بمقدار مؤنته أو تتميمها يجب اقتضاؤه إن كان حالا و لو بالرجوع إلى حاكم الجور مع فقد حاكم الشرع أو عدم بسط يده*، نعم لو كان الاقتضاء حرجيا** أو المديون معسرا لم يجب، و كذا لو لم يمكن إثبات الدين...
- *في جواز الرجوع إلى حاكم الجور نظر، بل منع فلا يكون مستطيعا إذا توقف اقتضاء الدين على الرجوع إليه.
- **أو ضرريا أو موجبا لوهنه.

الاستطاعة الشرعية

- ... و لو كان مؤجلا و المديون باذلا * يجب أخذه و صرفه فيه، و لا يجب في هذه الصورة مطالبته و إن علم بأدائه لو طالبه...

• * من دون مطالبة.

الاستطاعة الشرعية

- ... و لو كان غير مستطيع و أمكنه الاقتراض للحج و الأداء بعده بسهولة لم يجب و لا يكفي عن حجة الإسلام*،...

- *بل يكفي على الأقوى.

الاستطاعة الشرعية

- و كذا لو كان له مال غائب لا يمكن صرفه في الحج فعلا أو مال حاضر كذلك أو دين مؤجل لا يبذله المديون قبل أجله لا يجب الاستقراض و الصرف في الحج، بل كفايته على فرضه عن حجة الإسلام مشكل بل ممنوع*.

- *بل لا اشكال و لا منع فيه لأنه بعد الإستقراض مستطيع.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١٩ لو كان عنده ما يكفيه للحج و كان عليه دين فان كان مؤجلا و كان مطمئنا بتمكّنه من أدائه زمان حلوله مع صرف ما عنده و جب، بل لا يبعد وجوبه مع التعجيل و رضا دائئه بالتأخير مع الوثوق بإمكان الأداء عند المطالبة، و في غير هاتين الصورتين لا يجب، و لا فرق في الدين بين حصوله قبل الاستطاعة* أو بعدها بأن تلف مال الغير على وجه الضمان عنده بعدها، و إن كان عليه خمس أو زكاة و كان عنده ما يكفيه للحج لولاها فجالهما حال الدين مع المطالبة، فلا يكون مستطيعا، و الدين المؤجل بأجل طويل جدا كخمسين سنة و ما هو مبنى على المسامحة و عدم الأخذ رأسا و ما هو مبنى على الإبراء مع الاطمئنان بذلك لم يمنع عن الاستطاعة.
- *أى لا فرق في الدين بين حصوله قبل كون ما يكفيه للحج عنده أو بعده و إلا لو حصل الدين لا يحصل الاستطاعة في غير هاتين الصورتين.

الشک فی الاستطاعة

- مسألة ٢٠ لو شك في أن ماله وصل إلى حد الاستطاعة أو علم مقداره و شك في مقدار مصرف الحج و أنه يكفيہ يجب عليه الفحص على الأحوط.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ٢١ لو كان ما بيده بمقدار الحج و له مال لو كان باقيا يكفيه في رواج أمره بعد العود و شك في بقاءه فالظاهر وجوب الحج كان المال حاضرا عنده أو غائبا.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ٢٢ لو كان عنده ما يكفي للحج فان لم يتمكن من المسير لأجل عدم الصحة في البدن أو عدم تخلية السرب فالأقوى جواز التصرف فيه بما يخرج عن الاستطاعة، وإن كان لأجل عدم تهيئة الأسباب أو فقدان الرفقة فلا يجوز مع احتمال الحصول فضلا عن العلم به، وكذا لا يجوز التصرف قبل مجيء وقت الحج، فلو تصرف استقر عليه لو فرض رفع العذر فيما بعد في الفرض الأول وبقاء الشرائط في الثاني، والظاهر جواز التصرف لو لم يتمكن في هذا العام، وإن علم بتمكّنه في العام القابل فلا تجب إبقاء المال إلى السنين القابلة.

الاستطاعة الشرعية

- (مسألة ٢٣): إذا حصل عنده مقدار ما يكفيهِ للحجّ يجوز له قبل أن يتمكن (١) من المسير
- (١) الظاهر عدم جوازه. (الخوئي).

الاستطاعة الشرعية

- إذا كان عدم التمكن لأجل عدم الصحّة في البدن أو عدم تخلية السرب فالأقوى جواز التصرف كما في المتن و أمّا إذا كان لأجل عدم تهيئة الأسباب أو فقدان الرفقة فلا يجوز مع احتمال الحصول فضلاً عن العلم به و لو تصرف و الحال هذه استقرّ عليه الحجّ إذا فرض رفع العذر فيما بعد. (الإمام الخميني).
- إذا لم يعلم بعروض التمكن و إلّا فالتصرف مشكل خصوصاً في أوان خروج الناس للحجّ. (الكلبيگاني).

- هذا إذا لم يتمكن من المسير فيما بعد و أمّا لو تمكّن و علم بذلك من قبل يشكل جواز التصرف فيه بما يخرج عن الاستطاعة بل الظاهر العدم و لو فعل بقيت ذمته مشغولة به بل لو اعتقد عدم التمكّن فيما بعد و تصرف ثمّ انكشف خلافه أمكن القول باستقرار وجوبه عليه و إن جاز له التصرف المزبور حيث إنّه معذور. (الأصفهاني).

الاستطاعة الشرعية

- هذا إذا لم يتمكّن من المسير فيما بعد و أمّا لو علم أو احتتمل عروض التمكّن له فيما بعد يشكل جواز التصرف فيه بما يخرجّه عن الاستطاعة بل لو اعتقد عدم التمكّن فيما بعد و تصرف ثمّ انكشف خلافه أمكن القول باستقرار وجوبه عليه و إن جاز له التصرف حيث إنّه معذور. (الخوانساری).

الاستطاعة الشرعية

- و قبل أشهر الحجّ و مع هذا فلا يخلو عن الإشكال. (النائبي).
- المسألة محلّ إشكال فيما إذا علم أو احتمل عروض التمكّن له فيما بعد خصوصاً إذا كان بعد أوان خروج الناس من بلده إلى الحجّ. (البروجردی).

الاستطاعة الشرعية

• أن يتصرف فيه بما يخرج (٢) عن الاستطاعة،

• (٢) إن كان بقصد تفويت مطلوب المولى فهو ممنوع فإن الواجب بعد الاستطاعة معلق على مجيء الوقت. (الفيروزآبادي).

الاستطاعة الشرعية

- و أمّا بعد التمكنّ منه فلا يجوز (١)
- (١) على الأحوط و إن كان لا يخلو من إشكال فيما إذا كان قبل أوان الخروج إليه من بلده. (البروجردى).
- فى أوان خروج الناس للحجّ و أمّا قبله فالمنع من التصرف مشكل و إن كان أحوط. (الكلّيايگانى).

الاستطاعة الشرعية

- و إن كان قبل خروج الرفقة (٢)، و لو تصرف بما يخرجها عنها بقيت ذمته مشغولة به، و الظاهر صحّة التصرف مثل الهبة و العتق و إن كان فعل حراماً، لأنّ النهي متعلق بأمر خارج، نعم لو كان قصده في ذلك التصرف الفرار من الحجّ لا لغرض شرعيّ أمكن أن يقال بعدم الصحّة (٣)،
- (٢) في القرب من أوان خروج الرفقة. (الشيرازي).
- (٣) فيه إشكال لعدم إضرار القصد المزبور بصحة عقده إذ غاية الأمر عصيانه بعمله كسابقه و مثله لا يقتضى بطلان المعاملة. (اقا ضياء).
- لكنه ضعيف جداً. (الأصفهاني، البروجردي).
- لكنه ضعيف. (النائيني، الإمام الخميني، الخوانساري، الكلبيايگاني).
- بل الأقوى الصحّة في هذا الفرض أيضاً. (الخوئي).
- و الظاهر الصحّة. (الشيرازي).
- و لكن الأصحّ الصحّة. (كاشف الغطاء).

الاستطاعة الشرعية

- و الظاهر أنّ المناط في عدم جواز التصرف المخرج هو التمكن في تلك السنة، فلو لم يتمكن فيها و لكن يتمكن في السنة الأخرى (٤) لم يمنع عن جواز التصرف (٥) فلا يجب إبقاء المال (١) إلى العام القابل إذا كان له مانع في هذه السنة، فليس حاله حال من يكون بلده بعيداً عن مكة بمسافة سنتين.
- (٤) الظاهر عدم الفرق بين الموردين فيجب في هذا الفرض أيضاً إبقاء المال إلى العام المقبل و لا يجوز له تفويته. (الخوئي).
- (٥) لا يجوز تفويت مطلوب المولى كما ذكرنا. (الفيروز آبادي).
- (١) مشكل. (الخوانساري).

الاستطاعة الشرعية

- لو كان له مال فباعه قبل **وقت الحج** مؤجلاً إلى بعد وفاته سقط الحجّ وكذا لو وهب ماله قبل **الوقت** أو أتلفه

الاستطاعة الشرعية

- الرابع: لو كان له مال فباعه قبل وقت الحج مؤجلاً إلى بعد فواته، سقط الحج؛ لأنه غير مستطیع، و هذه حيلة يتصور ثبوتها في إسقاط فرض الحج على الموسر.
- و كذا لو كان له مال فوهبه قبل الوقت، أو أنفقه، فلما جاء وقت الخروج كان فقيراً، لم يجب عليه، و جرى مجرى من أتلف ماله قبل حلول الحول.

- و ينبغي أن يراد **بالوقت** وقت **خروج الوفد** الذي يجب الخروج معه،

الاستطاعة الشرعية

- و لا ينفع الفرار بهبة المال أو إتلافه أو بيعه مؤجّلاً إذا كان عند **سير** الوغد

الاستطاعة الشرعية

- (١) المذكور في كلام الجماعة: أن المدار في المنع حضور **وقت السفر**

الاستطاعة الشرعية

- قال في المنتهى: ...
 - و في التذكرة:
 - و في الدروس: ...
 - و في مجمع البرهان - في شرح قول مآتنه: «و لا يجوز صرف المال في النكاح و إن شق»-: «و أعلم: أن الظاهر أن المراد بذلك وجوب الحج، و تقديمه على النكاح، و عدم استثناء مئونه من الاستطاعة، و كون ذلك في زمان وجوبه و خروج القافلة و تهيؤ أسبابه، و إن كان قبله يجوز ..»
 - و في المدارك: «و لا يخفى أن تحريم صرف المال في النكاح إنما يتحقق مع توجه الخطاب بالحج و توقفه على المال، فلو صرفه فيه قبل سفر الوفد - الذي يجب الخروج معه - أو أمكنه الحج بدونه انتفى التحريم ..».
- و نحوه ما في كشف اللثام و الذخيرة و الجواهر و غيرها.

الاستطاعة الشرعية

- و بالجملة: يظهر من كلماتهم: **التسالم على جواز إذهاب الاستطاعة قبل خروج الرفقة.** و المصنف (ره) جعل المدار **التمكن من المسير**، فاذا تمكن من المسير لم يجز له إتلاف الاستطاعة، و إن لم يخرج الرفقة.

الاستطاعة الشرعية

- و في بعض الحواشي: أضاف إلى ذلك - أعنى: التمكن من المسير - أن يكون قبل أشهر الحج، فبعد دخول أشهر الحج لا يجوز إذهاب الاستطاعة، و إن لم يتمكن من المسير حينئذ و لم تخرج الرفقة، فيكون الشرط في جواز إذهاب الاستطاعة أمرين، ينتفى الجواز بانتفاء أحدهما.

الاستطاعة الشرعية

- هذا و مقتضى كون الاستطاعة شرطاً للوجوب حدوثاً و بقاء، و أن الوجوب المشروط لا يقتضى حفظ شرطه، أن لا يكون وجوب الحج مانعاً عن إذهاب الاستطاعة بعد حدوثها، كما لا يكون مانعاً عن ذلك قبل حدوثها فهو لا يقتضى وجوب تحصيلها حدوثاً، و لا وجوب حصولها بقاء. و كما لا يمنع الوجوب من دفع الاستطاعة لا يمنع من رفعها. و عليه فالمنع من إذهاب الاستطاعة لا بد أن يكون لدليل.

الاستطاعة الشرعية

- اللهم إلا أن يقال: قوله تعالى: (مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ..) «١».
- ظاهر في أن الاستطاعة آنا ما موجبة لتحقيق الوجوب*، نظير قوله: «من أفطر وجب عليه الكفارة».
- نعم لو كانت عبارة التشريع هكذا: «المستطيع يجب عليه الحج» كانت ظاهرة في إناطة الحكم بالوصف حدوثاً وبقاءً.
- *هذا واضح البطلان لأن لازمه استقرار الوجوب بتحقيق الإستطاعة آنا ما وهو كما ترى.

الاستطاعة الشرعية

- و كذلك الحكم في أمثاله، فإذا قيل: «إذا سافر وجب عليه القصر» أجزاء في ترتب الحكم تحقق السفر آنا ما، فيبقى الحكم و إن زال السفر، فيكون الحكم منوطاً بالوصف حدوثاً لا بقاء. و إذا قيل: «المسافر يجب عليه القصر» لم يجزه في بقاء الحكم حدوث السفر آنا ما، بل لا بد من بقاء السفر. فيكون الحكم منوطاً بالسفر حدوثاً و بقاءً.

الاستطاعة الشرعية

- و على هذا يكفي في إطلاق الوجوب - حدوثاً و بقاء - تحقق الاستطاعة آناً ما.

الاستطاعة الشرعية

- غاية الأمر: أن استطاعة السبيل إلى البيت الشريف لا تتحقق آنا ما إلا إذا كانت مقدمات الوجود حاصلة في الواقع كل منها في محله، فإذا كان المكلف في علم الله تعالى ممن يبقى ماله وراحلته و صحته الي أن يصل الي البيت الشريف، و لا مانع يمنعه عن ذلك يكون مستطيعاً من أول الأمر و يجب عليه الحج.

الاستطاعة الشرعية

- فاذا عجز نفسه - بإذهاب ماله، أو غيره من المقدمات - كان مخالفاً للوجوب المذكور.*
- * لكن العبد لا يعلم ذلك إلا بعد حصوله لا قبله و لذا يجوز له إذهاب الإستطاعة قبله لعدم إحرازه الاستطاعة.

الاستطاعة الشرعية

- و من ذلك يظهر: أنه لا مجال لدعوى كون الاستطاعة شرطاً للوجوب حدوثاً و بقاءً، من جهة: أن الزاد و الراحلة لو سرقا في الطريق انتفى الوجوب، و كذا لو حدث مانع من السفر - من سيل، أو عدو، أو مرض أو غيرها - فان ذلك يوجب انتفاء الوجوب.

الاستطاعة الشرعية

- وجه الاشكال عليها. أن حدوث الأمور المذكورة كاشف عن عدم الاستطاعة من أول الأمر، فلا وجوب حدوثاً و لا بقاءً، بخلاف ما لو ألقى زاده في البحر، أو قتل راحلته، أو مرض نفسه فان ذلك لا يكشف عن عدم الاستطاعة من أول الأمر، بل هو مستطيع* لكنه عجز نفسه. فاذا كان مستطيعاً كان التكليف ثابتاً في حقه، فيكون تعجيز نفسه مخالفة منه للتكليف الثابت عليه، فيكون حراماً.

- * لكن العبد لا يعلم ذلك إلا بعد حصوله لا قبله و لذا يجوز له إذهاب الإستطاعة قبله لعدم إحرازه الاستطاعة.

الاستطاعة الشرعية

- و من ذلك يظهر: أن ما ذكره المصنف (ره)، من أن المعيار في حرمة التعجيز التمكن من المسير، في محله، لأنه مع التمكن من المسير يكون مستطيعاً، فيتوجه إليه التكليف، فيكون تعجيز نفسه مخالفة له.
- و أما ما ذكره الأصحاب: من أن المعيار خروج الرفقة - على اختلاف عباراتهم المتقدمة - فغير ظاهر. إلا أن يرجع إلى ما ذكره المصنف (ره) بأن يكون مرادهم من خروج الرفقة التمكن من المسير.

الاستطاعة الشرعية

- و إلا فقد عرفت:
- أنه مع تمكنه من المسير قبل خروج الرفقة يكون مستطيعاً، فيجب عليه الحج، فيكون تعجيز نفسه مخالفة منه للتكليف و معصية له.

الاستطاعة الشرعية

- و مثله في الاشكال: ما ذكره بعض الأعاظم (ره) في حاشيته: من أنه لا يجوز إذهاب المال في أشهر الحج و إن لم يتمكن من المسير، فإنه إذا دخل شوال و لم يتمكن من المسير لم يكن مستطيعاً. فلم يجب عليه الحج، فلم يجب عليه حفظ مقدماته.

الاستطاعة الشرعية

- هذا كله بناء على ما يظهر من الأدلة: من أن القدرة العقلية - المقيدة في الاستطاعة - القدرة الفعلية، كما قد يفهم من جعل الصحة في البدن و التخلية في السرب في سياق الزاد و الراحلة. فكما يعتبر في الاستطاعة: الملك للزاد و الراحلة فعلا، يعتبر فيها الصحة في البدن و تخلية السرب فعلاً بحيث لا يكفي في تحقق الاستطاعة الملك للزاد و الراحلة، مع المرض و وجود المانع من السفر، و إن كانا زائلين بعد ذلك قبل وقت الحج.

الاستطاعة الشرعية

- أما إذا جعل المدار في الاستطاعة ملك الزاد و الراحلة فقط، و ما زاد على ذلك لا يعتبر وجوده فعلاً - فاذا ملك الزاد و الراحلة و كان مريضاً لا يقدر على السفر، أو كانت الحكومة قد منعت عنه فعلاً، فهو مستطيع إذا كان يشفى بعد ذلك، و الحكومة تأذن فيه - فتقريب ما في المتن على النحو الذي ذكرنا غير مفيد في إثباته، لأنه مع ملك الزاد و الراحلة يكون مستطيعاً، فلا يجوز له تعجيز نفسه من جهتهما، و إن كان عاجزاً فعلاً من الجهات الأخرى، لمرض أو مانع من السفر.

الاستطاعة الشرعية

- و على هذا لا فرق في عدم جواز التعجيز بين وقت و آخر، ما دام قد ملك الزاد و الراحلة. فلا فرق بين أشهر الحج و غيرها، و لا بين وقت السفر و غيره و لا بين أول السنة و آخرها، بل لا فرق - على هذا - بين سنة الحج و ما قبلها، لاشتراك الجميع في مناط حرمة التعجيز.

الاستطاعة الشرعية

- (١) لا ينبغي الريب في عدم جواز تعجيز نفسه بعد وجوب الحجّ بشرائطه و حدوده و إن كان الواجب متأخراً، لأن الميزان في عدم جواز تعجيز النفس عن إتيان الواجب و عدم جواز تفويت الملاك، هو تنجيز الوجوب و فعليته و إن كان زمان الواجب متأخراً، فيقع الكلام في المقام تارة في الحكم التكليفي و أخرى في الوضعي و ثالثة في عدم اختصاص عدم جواز التعجيز بهذه السنة و شموله للسنة الآتية.

الاستطاعة الشرعية

- (أمّا التكليفى) فقد عرفت أنه لا يجوز له التعجيز و التفويت بعد التنجيز و إن كان الواجب متأخراً، لأن الميزان فى تقبيح العقل للتفويت و التعجيز هو فعلية الوجوب و تنجيزه، سواء كان الواجب فعلياً أو استقبالياً.

الاستطاعة الشرعية

- إنما الكلام في مبدأ هذا الوجوب،
- فقد ذكر جماعة أن مبدأه خروج الرفقة، فلا يجوز له تعجيز نفسه عند خروج الرفقة و يجوز قبله، و إن كان متمكناً من المسير
- و ذكر المصنف (قدس سره) أن مبدأه هو التمكن من المسير و لا عبرة بخروج الرفقة فلا يجوز له تعجيز نفسه بالتمكن من المسير و لو كان خروج الرفقة متأخراً،
- و ذهب بعضهم إلى أن العبرة بأشهر الحجّ، لأنّ التكليف في هذه الأشهر منجز و لا يجوز تفويت الاستطاعة فيها.

الاستطاعة الشرعية

- و الظاهر أنه لا دليل على شيء من ذلك، بل مقتضى الآية الكريمة و الروايات المفسرة للاستطاعة تنجز الوجوب بحصول الزاد و الراحلة و ما يحج به و تخلية السرب و صحّة البدن، بحيث لا يكون الحجّ حرجياً، من دون فرق في حصول ذلك بين أشهر الحجّ و خروج الرفقة و التمكن من المسير*،

- * هذا يناسب رأى السيد الإمام في تعليقه على العروة أو رأيه في الوسيلة لا رأى السيد الخويى في تعليقه على العروة.

الاستطاعة الشرعية

- و متى حصلت الاستطاعة بالمعنى المتقدم تنجز الوجوب عليه فى أى وقت كان، و أشهر الحجّ إنما هى ظرف الواجب لا أنها ظرف الوجوب، فلو فرضنا أنه صحيح المزاج و الطريق مفتوح و عنده ما يحج به من الزاد و الراحلة يجب عليه الحجّ من أوّل حصول الاستطاعة، فإن الواجب تعليقى بمعنى كون الوجوب فعلياً و الواجب استقبالياً، فلا يجوز له التفويت و لو كان قبل أشهر الحجّ أو قبل خروج الرفقة،

الاستطاعة الشرعية

- و لذا لو فرضنا أنه لا يتمكن من المسير في شهر شوال لبعد المسافة و عدم الوصول إلى الحجّ لو سافر في شهر شوال كما في الأزمنة السابقة بالنسبة إلى بعض البلاد، و كان متمكناً من المسير في شهر رجب و يمكنه الوصول، يجب عليه الحجّ و ليس له تركه معتذراً بأنه في شهر شوال لا يتمكن من المسير لبعد الطريق، و الحاصل: أن الوجوب غير محدد بزمان خاص.

الاستطاعة الشرعية

- و التحقيق ان مقتضى الجمع بين الأدلة ذلك غاية الأمر ان شرطية البقاء ليست كشرطية الحدوث بمعنى انه كما ان الحدوث يكون بنحو الإطلاق شرطاً للوجوب لا يكون البقاء كذلك شرطاً فان المستفاد من دليل انتفاء الوجوب بالسرقة ان الموجب للانتفاء اجتماع أمرين الأول عدم البقاء و الثاني كون عدم البقاء مستنداً إلى أمر غير اختياري فيستفاد منه العموم بهذا النحو و هو ان عدم البقاء إذا كان مستنداً الى كل أمر غير اختياري يوجب انتفاء الوجوب و اما إذا كان عدم البقاء مستنداً إلى أمر اختياري كالإتلاف و التصرف المخرج كما في المقام فلا دليل على انتفاء الوجوب بسببه و عليه فاعتبار البقاء في الوجوب غير اعتبار الحدوث فيه فإذا لم يكن تحصيل الاستطاعة لازماً فلا يستلزم ذلك جواز الإتلاف و عدم لزوم الحفظ

- ١٤١٥٢ - ٣ - «٣» وَ عَنْهُ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: إِذَا قَدَرَ الرَّجُلُ عَلَى مَا يَحُجُّ بِهِ ثُمَّ دَفَعَ ذَلِكَ - وَ لَيْسَ لَهُ شُغْلٌ يَعْذَرُهُ بِهِ - فَقَدْ تَرَكَ شَرِيعَةً مِنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ الْحَدِيثِ.

- ١٤١٥٨ - ٩ - «٢» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ: مَنْ قَدَرَ عَلَى مَا يَحُجُّ بِهِ وَ جَعَلَ يَدْفَعُ ذَلِكَ - وَ لَيْسَ لَهُ عَنْهُ شُغْلٌ يَعْذِرُهُ اللَّهُ فِيهِ حَتَّى جَاءَهُ «٣» الْمَوْتُ - فَقَدْ ضَيَّعَ شَرِيعَةَ مِنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ.